الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/EC.8/2021/12
16 November 2021
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الثامن
عمَّان، 23-24 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت

الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2023

موجز

تتضمن هذه الوثيقة الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعام 2023. وهي وُضِعت في الشكل الذي ستقدم به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأشهر المقبلة. ولا تقدم معلومات عن الموارد المطلوبة لأن الأمين العام للأمم المتحدة هو الجهة المخوَّلة إصدار معلومات من هذا القبيل، وذلك في ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية المقترَحة التي تخضع لاستعراض الهيئات الحكومية الدولية المختصة في الأمم المتحدة تمهيداً لإقرارها من قِبل الجمعية العامة. لذلك، من المحتمَل إجراء تعديلات على هذا المقترح أثناء عملية الاستعراض.

واللجنة التنفيذية مدعوّة إلى الاطلاع على الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2023 وتقديم التوصيات بشأنها.

الأمم المتحدة

A/77/6 (Sect. 22)

الجمعية العامة

Distr.: General
Day month 2022

Original: English

الدورة السابعة والسبعون
البندان 140 و141 من القائمة الأولية*
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023
تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الجزء الخامس
التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب 22
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

البرنامج 19
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

المحتويات

الصفحة

تمهيد 3

ألف- الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وأداء البرنامج لعام 2021** 3

* A/76/50.

** تماشياً مع الفقرة 11 من القرار 72/266، يقدم الجزء المكوَّن من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

تمهيد

في عام 2023، تحيي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الذكرى السنوية الخمسين لانطلاقها في مسيرة خدمة متواصلة للدول الأعضاء وشعوب المنطقة العربية. وخلال تلك المسيرة، تحقَّق الكثير بفعل التزام الإسكوا الثابت بإثراء القدرات الوطنية، وبناء التوافق، والاستفادة من الشراكات الهادفة إلى التنمية.

ولا يزال أمام المنطقة تحقيق الكثير من التطلّعات وصولاً إلى حياة كريمة لجميع سكانها. وتقف الصراعات والاحتلال والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخطيرة عائقاً أمام التقدم على مسار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والإسكوا اليوم، إذ تستلهم ما تراكم من إنجازات ودروس منذ التأسيس في عام 1973، تعتزم تكثيف جهودها دعماً للدول الأعضاء في سعيها إلى إنجاز الأهداف المدرجة في خططها الإنمائية الوطنية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل اللجنة البناء على الخبرة التقنية في ابتكار أدوات لإنتاج المعرفة تعتمد على التكنولوجيا، وتكون أساساً صلباً لوضع وتنفيذ سياسات وتشريعات ذات فعالية. كما تطوّر أدوات تفاعلية وديناميةلوضع السياسات العامة، وتستخدم صلاحيتها لعقد الاجتماعات لإغناء الحوار، وبناء التوافق، وتبادل الممارسات الجيدة، وإقامة شراكات هادفة للتنمية؛ وعلى هذا المسار، تعتزم الاستمرار في مناصرة تلبية احتياجات المنطقة العربية وأولوياتها.

تطرح الإسكوا برنامج عملها الطموح لعام 2023، وملؤها ثقة كبيرة تستمدّها من مخزون غني بالخبرات والتجارب، من التزامٍ قوي بالولاية المسندة لها، ومن تمسّكٍ بمبدأ عدم إهمال أحد في التنمية. فتطلّع شعوب المنطقة العربية إلى حياة كريمة لا يمكن تلبيته إلا بازدهار البلدان الذي فيه كرامة الإنسان.

توقيع رولا **دشتي**
الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف- الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وأداء البرنامج لعام 2021

التوجه العام

الولايات والخلفية

22.1 تناط باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مهمة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. تنبثق هذه الولاية من الأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنها قرار المجلس 1818 (د-55) المنشئ للجنة والقرار 1985/69 الذي عدل اختصاصاتها تأكيداً على البعد الاجتماعي في مهمتها.

22.2 تمتلك المنطقة العربية رأس المال البشري والموارد الحيوية اللازمة لتحقيق ازدهار البلدان والحياة الكريمة لشعوبها. غير أنها تواجه تحديات كبيرة، زادت من تفاقم بعضها جائحة كوفيد-19. ولا يزال تقدمها متفاوتاً على مسار تحقيق خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام 2030. وقد أتاح زخم الالتزام بضمان التعافي الاجتماعي والاقتصادي العادل في مرحلة ما بعد الجائحة فرصة للتغلب على النكسات، بل وتسريع التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030 في المنطقة العربية، ولحماية مكاسب التنمية وإعادة البناء على أسس متينة. ومن الضروري أن ننتهز هذه الفرصة لدعم الدول الأعضاء وشعوب المنطقة العربية على مسار بناء مستقبل مزدهر للجميع، بمن فيهم أشد الفئات تعرضاً للمخاطر. والإسكوا تعتزم المساهمة في هذه الجهود.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية المؤثرة لعام 2023

22.3 تسترشد الأمانة التنفيذية في تطبيق هذا البرنامج بالولاية المسندة إلى الإسكوا، وبالالتزام تجاه الدول، وتستفيد من الخبرات والشراكات التي تراكمت على مدى العقود الخمسة الماضية، وتعتمد نهج تعدد التخصصات لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق طموحات شعوب المنطقة العربية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستظل الجهود المتضافرة لدعم مساعي الدول الأعضاء على مسار خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في صميم استراتيجية الإسكوا لعام 2023. وستركز اللجنة على حماية المكاسب الإنمائية لتكون أساساً للتقدم على طريق المستقبل المزدهر والمستدام للجميع. وفي هذه الجهود، تحرص الإسكوا على ضمان تلبية الاحتياجات الإنمائية المختلفة لأقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتأثرة بالصراعات. وستسهم الإسكوا في تحقيق هذا الهدف العام عبر الاضطلاع بالمهام الثلاث ضمن ولايتها.

22.4 وستقدم الإسكوا خدمات استشارية وخبرات تقنية إلى الدول الأعضاء في مجالات أساسية مثل إدارة الموارد الطبيعية والموارد المائية العابرة للحدود واستدامتها في ظل الظروف المناخية المتغيرة؛ والتنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الفئات المهمشة والمعرضة للمخاطر (النساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة)، في صلب الالتزام بعدم إهمال أحد؛ والنمو الاقتصادي العادل والرخاء بتحسين التكامل الإقليمي وفرص التجارة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك التمويل المبتكر للحلول الإنمائية؛ وتكنولوجيا المعلومات والإحصاءات؛ والحوكمة، وتعزيز المؤسسات العامة، وتقييم المخاطر العابرة للحدود والتخفيف من حدتها.

22.5 وستواصل اللجنة أيضاً تحليل الاتجاهات وتوليد ونشر المعارف والبيانات المتعلقة بالمواضيع المدرجة في الفقرة 22-4 وبمواضيع أخرى. وستستثمر في مواصلة تطوير وصقل الأدوات والمنصات، مثل منارة أو بوابة التجارة العربية، بهدف تمكين ممثلي الحكومات وصانعي السياسات والخبراء والمتمرسين، فضلاً عن أفراد المجتمع المدني من تبادل الممارسات والحلول الجيدة لصنع القرار المستند إلى الأدلة.

22.6 وستستفيد الإسكوا أيضاً من صلاحياتها لعقد الاجتماعات لتكون منتدى إقليمياً لوضع المعايير وبناء توافق الآراء على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، ولا سيما لاعتماد الحلول الدائمة للقضايا العابرة للحدود التي تعوق تقدم الدول الأعضاء على مسار خطة عام 2030. وستعمل على توطيد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتنشط في مناصرة احتياجات المنطقة العربية وأولوياتها على الصعيد العالمي.

22.7 وتدعم النواتج المتوخاة ضمن الخطة البرنامجية لعام 2023 جهود الدول الأعضاء في مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتشمل هذه النواتج والأنشطة المخطط لها تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن التعافي المستدام من الجائحة ضمن المنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة (في إطار البرنامج الفرعي 5)؛ وبناء قدرات صانعي السياسات على استخدام البيانات والإحصاءات والمنتجات والأدوات والتقنيات الجديدة في مجال التكنولوجيا والمعرفة من أجل توجيه القرارات المتعلقة بسياسات معالجة آثار الجائحة على المديين المتوسط والطويل (في إطار البرنامج الفرعي 4)؛ وإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة بعد الجائحة (في إطار البرنامج الفرعي 2)؛ وغيرها.

22.8 وتجسيداً لأهمية التحسين المستمر وتلبيةً لاحتياجات الدول الأعضاء المتغيرة، عمّمت الإسكوا الدروس المُستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل برنامجها وتكييفه بسبب جائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك العمل بنهج في التنفيذ يوازن بين الأساليب الجديدة والأساليب المرعية، في مزيج تحدده الفعالية من حيث الكلفة والقدرة على تحقيق النتائج المرجوة. فقد ازدادت المشاركة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة من حوالي 300 مشارك قبل كوفيد-19 حيث كانت المشاركة حضورية، إلى أكثر من 2000 مشارك بإضافة النمط الافتراضي وإتاحة المشاركة عن بُعد. ويعتزم البرنامج الفرعي 5 الإبقاء على هذا النهج بهدف توسيع نطاق المشاركة في هذا الحدث، بحيث يتسع نطاق التبادلات بين الأقران، وتشارُك المعارف والممارسات الجيدة، وبناء توافق الآراء. وكما كان الحال في عام 2021، ستواصل اللجنة دمج التعافي من الجائحة في التدخلات المقررة، وذلك في جميع مجالات العمل (المحددة في الفقرة 22.4) حيثما أمكن.

22.9 وعلى صعيد التعاون على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل اللجنة تعزيز شراكاتها الاستراتيجية التاريخية مع مجموعة واسعة من المنظمات منها جامعة الدول العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

22.10 وستواصل الإسكوا مشاركتها مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر لإثراء الحوار والتعاون وتبادل المعرفة بين الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية في المنطقة العربية بهدف صنع السياسات الاستباقية والمستنيرة التي ترقى إلى الطموحات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستواصل الإسكوا القيام بأعمال الأمانة للشبكة الأكاديمية للحوار التنموي التي أنشأتها الإسكوا وجامعة قطر، وقد انضم إليها حتى عام 2021 ثلاثون مؤسسة أكاديمية وبحثية من المنطقة.

وستتيح المزيد من فرص الشراكة والمشاركة لسد الفجوة بين المعرفة والتنفيذ، ومساعدة الدول الأعضاء على الوصول إلى الابتكارات ومصادر التمويل.

22.11 وفيما يتعلق بالتنسيق والربط بين الوكالات، ستواصل الإسكوا الاضطلاع بدور قيادي في المنطقة العربية في تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 72/279. وستواصل اللجنة نهجها في إشراك أصحاب المصلحة، وستتولى القيادة في عدد من المبادرات العالمية لتحسين عمل المؤسسات في المنطقة والأمم المتحدة على الصعيد العالمي. كما ستسهم في مبادرات وآليات وممارسات التنسيق والتعاون مع هيئات وشبكات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والشبكات، في كل ما يتصل بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستعمل الإسكوا عن كثب مع مكتب التنسيق الإنمائي في الأمم المتحدة ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومن خلال منصة التعاون الإقليمي في المنطقة العربية لدعم التقييمات القُطرية المشتركة وضمان المزيد من التكامل والتآزر بين مشاريعها وتلك التي تنفذها الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة ضمن أُطر التعاون في مجال التنمية المستدامة.

22.12 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى الفرضيات التالية:

(أ) مدى ملاءمة وضع التنمية والمشهد السياسي لعمل الإسكوا في تقديم المشورة المتكاملة في مجال السياسات والدعم المعياري وبناء القدرات التقنية حسب الأولويات الإقليمية والوطنية؛

(ب) التزام الشركاء والجهات المعنية بالتعاون مع اللجنة والنهوض بالمبادرات والمشاريع المشتركة.

22.13 وتواصل الخطة البرنامجية لعام 2023، حيثما أمكن، إدراج نهج جديدة لتنفيذ الولايات التي نشأت عن ظروف العمل المتغيرة على أثر جائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، تأخذ الخطة البرنامجية لعام 2023 في الحسبان أيضاً فرضية تحسن ظروف العمل إلى حد يسهّل تنفيذ الولاية بالنُهُج الموضوعة سابقاً. وأي تعديلات على النواتج المقررة ستكون في إطار تحقيق الأهداف والاستراتيجيات والولايات، ويجري الإبلاغ عنها ضمن تقارير أداء البرنامج.

22.14 وتدمج الإسكوا منظور المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة والنتائج. فعلى سبيل المثال، يشمل البرنامج الفرعي 3 دعم الدول الأعضاء في تحسين بيئة الأعمال لزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد، بالإضافة إلى الأنشطة المدرجة ضمن البرنامج الفرعي 2 التي تدعم الدول الأعضاء في وضع سياسات وتشريعات تعالج أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية في المنطقة العربية في مجالات العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة. كما تُعنى الإسكوا بتنفيذ إطار المساءلة عن المساواة بين الجنسين عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2013/16.

22.15 والتزاماً باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستواصل اللجنة تكثيف جهودها لإدراج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في برنامجها، ولا سيما في إطار البرنامج الفرعي 2 الذي يعمل على إقامة نُظُم أكثر شمولاً للحماية الاجتماعية في المنطقة العربية. وستواصل العمل مع ممثلي الحكومات عن طريق فريق الخبراء المعني بالإعاقة، وتكثيف المناقشات المتعلقة بالسياسات، والتعلم من النظراء والتعاون. كما ستولي اهتماماً خاصاً لإدماج وتمكين الشباب والمسنين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، كما يتبين من النتيجة 1 في إطار البرنامج الفرعي 2.

أداء البرنامج في عام 2021

تأثير جائحة كوفيد-19

22.16 لم يكن لاستمرار الجائحة في عام 2021 تأثير على تنفيذ ولايات اللجنة في حد ذاتها. غير أن الآثار المتمادية للجائحة طالت النتائج المقررة. ففيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالتأثير على السياسات، وبناء الثقة وتوافق الآراء، والتعاون المتعدد الأطراف، ثبت أن الأنماط الإلكترونية، إن تصلح، لا تستوفي الفعالية المطلوبة في تنفيذ البرامج. ومع ذلك، أسفر النهج التكيُّفي الذي تتَّبعه اللجنة عن إعادة توزيع الموارد لإنتاج المعرفة ونشرها، كما يتضح من عدد المواد والحلقات الدراسية التقنية الذي فاق المقرر؛ وبناء القدرات كما يتضح من عدد المشاريع وورش العمل في مجال التعاون الميداني والتقني.

22.17 ولدعم الدول الأعضاء في القضايا المرتبطة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، استمرت الإسكوا بدمج قضايا الانتعاش من الجائحة في التدخلات المقررة في مختلف مجالات العمل. فقد كيّفت مثلاً جدول أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة لتمكين الدول الأعضاء من مناقشة واعتماد مجموعة من التوصيات في السياسات العامة تهدف إلى الحد من تداعيات الجائحة (البرنامج الفرعي 5)؛ ونشرت موجزات سياسات عن الفقر المتعدد الأبعاد عالجت فيها الآثار المتفاقمة للجائحة (البرنامج الفرعي 2)؛ وأصدرت موجز سياسات عن آثار كوفيد-19 على كبار السن (البرنامج الفرعي 4)؛ وأعدت مواد تقنيّة عن تحسين النُهُج المدمجة لقياس التنمية البشرية بهدف تقييم الآثار المباشرة والأسباب الحقيقية لصدمات مثل جائحة كوفيد-19 (البرنامج الفرعي 6)؛ ونظمت ورشة عمل لبناء القدرات على إجراء تعدادات في ظل كوفيد-19 (البرنامج الفرعي 4).

أنشطة التقييم

22.18 استرشدت الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 بنتائج تقييم مواضيعي لنُهُج الإسكوا في دعم عملية صنع السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي، أُنجز في عام 2021. وتناول التقييم تسلسل مختلف عناصر التدخلات، ومعايير النجاح، والممارسات الجيدة في معالجة الاختناقات السياساتية في ظروف محددة (أربعة سيناريوهات مختلفة). كما وضعت منهجية واضحة لتقييم

تأثير مشاريع الإسكوا في مجال السياسات في المستقبل. وفي الوقت نفسه، أسهم التقييم الذاتي بأدلة لتوجيه الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، بقيادة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، لتعزيز تأثير عمل المنظمة على السياسة العامة.

22.19 وقد استُند إلى نتائج التقييم والدروس المُستفادة منه في إعداد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023. ومكّنت التوصيات بشأن تصميم التدخلات حسب الظروف الواقعية الإسكوا من تحسين تصميم وتوجيه تدخلاتها من حيث توليد المعرفة ونشرها؛ وتوقيت وتواتر وسائل التعامل مع أصحاب المصلحة لتحقيق نتائج أفضل على صعيد السياسات.

22.20 ومن المقرر إجراء التقييمات التالية في عام 2023:

(أ) تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للبرنامج الفرعي 3 المعني بالازدهار الاقتصادي المشترك؛

(ب) التقييم المواضيعي لأحد مجالات عمل الإسكوا.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية

الهدف: النهوض بالعمل المناخي ووضع سياسات متكاملة ومستدامة في مجالات أمن المياه والطاقة والغذاء.

الاستراتيجية

22.21 تحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على بناء المِنعة إزاء تغيُّر المناخ من خلال تعميم مراعاة الاعتبارات المناخية في تخطيط التنمية وتمويلها (الهدفان 13 و17)؛

(ب) تعزيز المؤسسات وتقديم المساعدة التقنية لتيسير الوصول إلى موارد المعرفة القائمة على العلم والاستفادة من الشراكات القائمة مع كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والهيئات الدولية الأخرى والحكومات لمساعدة الدول الأعضاء في التقدم نحو تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها؛

(ج) إيجاد سُبُل للحد من قابلية التأثر بتغيّر المناخ من خلال بناء شراكات متنوعة في إطار المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ (الهدف 13)؛

(د) تقييم آثار تغيّر المناخ على الإنتاجية الزراعية والنُظُم الإيكولوجية والظواهر المناخية الشديدة كالعواصف المائية والرملية والترابية (الهدفان 2 و15)؛

(هـ) ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة المستدامة والميسورة الكلفة والموثوقة والمساهمة في تحقيق الهدف 7؛

(و) تعزيز مسارات الاقتصاد الدائري المبتكرة في المنطقة العربية بهدف استخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر كفاءة (الهدف 12)؛

(ز) تعزيز تدابير السياسات المتكاملة للتكيُّف والتخفيف (الهدف 13)؛

(ح) توفير منبر محايد للحوار الشامل لعدة قطاعات؛ والدفع إلى تحديد حلول مستدامة واعتمادها في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وكفاءة استخدام المياه، والأمن الغذائي، والنُظُم الغذائية، والتنوع البيولوجي، والاستدامة البيئية (الهدف 17)؛

(ط) دعم اللجنة التقنية المشتركة رفيعة المستوى المعنية بالمياه والزراعة في تنفيذ خطة عمل إعلان القاهرة واستعراض وتعزيز استخدام الموارد المائية غير التقليدية في القطاع الزراعي في البلدان العربية، ودعم المنصات الحكومية الدولية التي تركز على المياه والكهرباء والبيئة (الهدف 17)؛

(ي) دعم الإبلاغ الإقليمي المتكامل ورصد التقدم نحو تحقيق الأهداف 2 و6 و7؛

(ك) تعميم الحلول المناسبة لكفالة الأمن الغذائي، والمساهمة في تحقيق الهدف 6 عبر تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، من خلال التعاون في مجال المياه العابرة للحدود وزيادة التركيز على موارد المياه الجوفية.

22.22 من المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تعزيز التزامات الدول الأعضاء بالعمل المناخي الذي يهدف إلى بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية والوطنية؛

(ب) اعتماد الدول الأعضاء لسياسات وخطط وأدوات وتقنيات و/أو مبادئ توجيهية منسقة في إدارة موارد المياه الجوفية، والنُظُم الغذائية المرنة لضمان الأمن الغذائي، والتحول إلى الطاقة المستدامة، وتعزيز الشبكات الإقليمية ومراكز المعرفة وآليات التنسيق.

أداء البرنامج في عام 2021

زيادة الوصول إلى تكنولوجيات الطاقة المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها في المناطق الريفية

22.23 لم تتجاوز نسبة الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية 84 في المائة في عام 2018، ولا تزال الطاقة المتجددة تمثل أدنى حصة من مزيج الطاقة في المنطقة العربية. وتهدف المبادرة

الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقة المتجددة صغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية (REGEND) إلى تحسين سُبُل العيش، وتحقيق مكاسب اقتصادية، وتوطيد الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في المجتمعات الريفية، وخاصة لدى الفئات المهمشة، وذلك بمعالجة مشاكل فقر الطاقة وندرة المياه والتعرض لمخاطر تغيّر المناخ وغيره من قيود الموارد الطبيعية.

22.24 وقد أنتج البرنامج تقارير تقييم تناولت التحديات والحواجز التي تعترض عمل المرأة وريادة الأعمال في قطاعات الطاقة في المناطق الريفية في الأردن وتونس ولبنان، وتضمنت فرصاً لتذليل هذه التحديات وعالجت قضايا أخرى. ثم جرى تطوير هذه التقارير لتصبح مواد تدريبية لتحسين مهارات المستخدمين في مباشرة الأنشطة المدرة للدخل وتمكينهم من نقل المعرفة إلى أقرانهم. ووضع البرنامج الفرعي نموذجاً متكاملاً للأعمال يعزز الترابط بين التكنولوجيا، والقدرات البشرية، وتمكين المرأة، والإدماج الاجتماعي، وريادة الأعمال، ووضع السياسات والأطر المؤسسية بهدف دعم ريادة المشاريع الريفية في القطاعات الخضراء، ولا سيما في أوساط النساء والشباب. ونُفذت مشاريع ميدانية لتوفير نُظُم الطاقة المتجددة الصغيرة السعة، مثل نُظُم الضخ على الطاقة الشمسية الكهروضوئية للمزارعين، ومعدات الإنتاج للمستفيدين. ووُضعت ضمن البرنامج الفرعي مجموعات أدوات تنفيذية وسياساتية بشأن تكنولوجيات الطاقة المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها لتوسيع المبادرة على الصعيد الإقليمي. ويعرض مقياس الأداء التقدّم المحرز في تحقيق هذا الهدف (الشكل الأول من الباب 22).

الشكل الأول من الباب 22

مقياس الأداء: عدد المشاريع الميدانية حسب المستفيدين وعدد المتدربين على استخدام الطاقة المتجددة في قطاعات الإنتاج

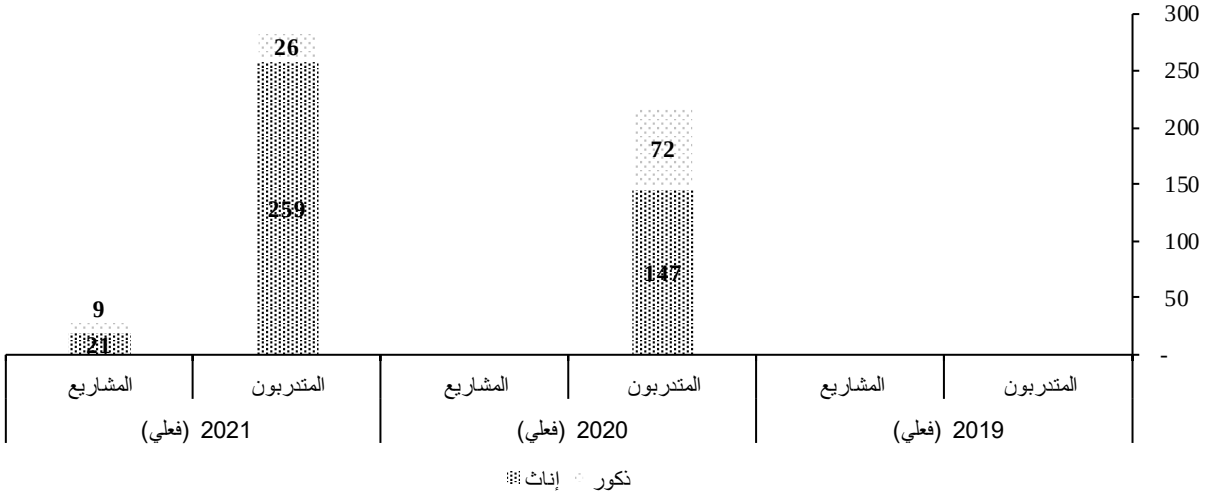

النتائج المقرّرة لعام 2023

النتيجة 1: السياسات الشاملة لعدة قطاعات لتحسين الأمن المائي والغذائي في ظل تغيُّر الظروف المناخية في المنطقة العربية

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.25 ساهم عمل البرنامج الفرعي في اتخاذ قرارَين وزاريَين لتعزيز التنسيق بين القطاعات من أجل تحسين الأمن المائي والغذائي في المنطقة العربية، اعتمدهما جميع الوزراء العرب المسؤولين عن الزراعة والموارد المائية، ما حقق الهدف المقرر.

22.26 وساهم عمل البرنامج الفرعي في ستة تقارير تقييم أعدها مسؤولون حكوميون في الدول الأعضاء (الأردن ولبنان ودولة فلسطين) باستخدام بيانات المناخ الإقليمية لنموذج أكواكروب وريكار، ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في إعداد تقريرَي تقييم إضافيَين لإثراء السياسة المتعلقة بإدارة الموارد المائية من أجل إنتاج محاصيل أكثر كفاءة في استخدام المياه. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الجدول 22-1).

الجدول 22-1
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
اعتماد قرار واحد بشأن التنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه في اجتماع مشترك لوزراء الزراعة والموارد المائية في 4 نيسان/أبريل 2019 في القاهرة، بدعم من جامعة الدول العربية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والإسكوا	-	اعتماد قرارين وزاريين لتعزيز التنسيق بين القطاعات لتحسين الأمن المائي والغذائي في المنطقة العربية، من قِبل جميع الوزراء العرب المسؤولين عن الزراعة والموارد المائية	-	اعتماد قرارين وزاريين إضافيين بشأن التنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه
إعداد 9 تقارير تقييم من جانب مسؤولين حكوميين باستخدام بيانات مناخية إقليمية مستمدة من نموذج أكواكروب والمبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر	إعداد تقريري تقييم إضافيين من جانب مسؤولين حكوميين باستخدام بيانات مناخية إقليمية مستمدة من نموذج أكواكروب	إعداد 6 تقارير تقييم إضافية من جانب مسؤولين حكوميين في الدول الأعضاء (الأردن ولبنان ودولة فلسطين) باستخدام	استفادة الدول الأعضاء من المشاركة من التوجيه التقني وتبادل أفضل الممارسات المتاحة من خلال الشبكة الإقليمية العربية لممارسي	-

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار)، لإثراء السياسات المتعلقة بتحسين إدارة الموارد المائية وإنتاج المحاصيل باستخدام كفء للمياه	وريكار، لإثراء السياسات المتعلقة بإدارة الموارد المائية من أجل زيادة كفاءة استخدام المياه في إنتاج المحاصيل	بيانات مناخية إقليمية مستمدة من نموذج أكواكروب وريكار	نموذج أكواكروب	

النتيجة 2: تحسين إدارة المياه الجوفية في السياقات العابرة للحدود في ظل تغيّر المناخ

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.27 ساهم عمل البرنامج الفرعي في انضمام دولتين عضوين (العراق وموريتانيا) إلى ترتيبات التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، ما حقق الهدف المقرر المتمثل في اعتراف دولتين عضوين على الأقل بأهمية المياه الجوفية العابرة للحدود لتأمين الاحتياجات من المياه العذبة على المديين المتوسط والطويل.

22.28 وساهم عمل البرنامج الفرعي في إجراء أربع دول أعضاء (الأردن والعراق والكويت ودولة فلسطين) تقييمات لآثار تغيّر المناخ على مواردها من المياه الجوفية، ما حقق الهدف المقرر. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الجدول 22-2).

الجدول 22-2
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
إجراء تقييم تجريبي لآثار تغيّر المناخ على مجمع للمياه الجوفية في المغرب	استفادة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من الندوات عبر الإنترنت حول المواضيع المتعلقة بالمياه الجوفية، التي تم تنظيمها لتناول الشواغل المشتركة ذات الأولوية ومعالجة النواقص المعرفية	انضمام دولتين عضوين (العراق وموريتانيا) إلى ترتيبات التعاون في مجال المياه العابرة للحدود	اعتراف 5 دول أعضاء على الأقل بأهمية المياه الجوفية العابرة للحدود في تأمين احتياجاتها من المياه العذبة على المديين المتوسط والطويل	وضع دولتين عضوين على الأقل ترتيبات للتصدي لتحديات المياه الجوفية العابرة للحدود في سياق تغيّر المناخ

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
	اعتماد 5 دول أعضاء على الأقل المبادئ التوجيهية الإقليمية لتحسين استخراج المياه الجوفية وإدارتها	إجراء 4 دول أعضاء (الأردن والعراق والكويت ودولة فلسطين) تقييماً لآثار تغيّر المناخ على مواردها من المياه الجوفية	اعتراف 10 دول أعضاء على الأقل بأهمية إطلاق قاعدة بيانات رقمية إقليمية عن موارد المياه الجوفية والاستفادة منها	مساهمة 5 دول أعضاء على الأقل ببيانات لقاعدة البيانات الرقمية الإقليمية عن موارد المياه الجوفية

النتيجة 3: زيادة استخدام منصات المعرفة الإقليمية للعمل المناخي المستنير

الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2023

22.29 استجابة لطلبات أصحاب المصلحة في المنطقة، أنتج البرنامج الفرعي مواد علمية متصلة بالمناخ، ومجموعات بيانات منسقة وإسقاطات، ومواد تدريبية ووثائق بشأن الممارسات الناجحة لإثراء الحوارات الإقليمية والوطنية، وتوطيد التعاون الإقليمي، ودفع تطوير المبادرات المناخية التي تشرك المؤسسات العامة وصانعي السياسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الدروس المُستفادة والتغيير المقرّر

22.30 استناداً إلى المشاورات مع المستفيدين، تبيّن وجود حاجة إلى أدوات اتصال سهلة الاستخدام لتوضيح مفهوم البيانات العلمية والمعلومات التقنية وكيفية استخدامها. ويتيح تطوير منصات يسهل الوصول إليها وتصفحها، تمكّن المستخدمين من تنزيل الوثائق وتحديث المعلومات والبيانات بانتظام بمواد معرفية حديثة، فرصةً لنشر المواد على نطاق واسع، ووضع سياسات للطاقة والمياه والأمن الغذائي تستند إلى تقييمات المناخ. وبذلك يعمل البرنامج الفرعي على تحسين المكوّنات البصرية للمنتجات المعرفية في منصات المعرفة الإقليمية القائمة (موقع المركز العربي الإقليمي للمعارف المتعلقة بتغيّر المناخ، وموقع المبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقة المتجددة الصغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية، وموقع الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، ومجموعات بيانات المياه الجوفية، وغيرها)، والاستمرار في تبسيط التصفح وصولاً إلى المعلومات المطلوبة وتنزيلها، فضلاً عن تنفيذ مجموعة من الأنشطة لتوليد بيانات جديدة مثل نطاق المشرق على مقياس 10 كم مربع. وسيطوّر البرنامج الفرعي مواد تدريبية باللغتين العربية والإنكليزية، ويوثّق أفضل الممارسات لبناء القدرات التقنية في المنطقة وتوفير الأدوات العلمية لإثراء الحوار في مجال السياسات، وتحديد الأولويات على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتوصل إلى اتفاقات بشأن التدخلات التعاونية. ويعرض مقياس الأداء التقدّم المتوقع في تحقيق هذا الهدف (الشكل الثاني من الباب 22).

الشكل الثاني من الباب 22
مقياس الأداء: العدد السنوي لزيارات منصات المعرفة الإقليمية وعدد التنزيلات

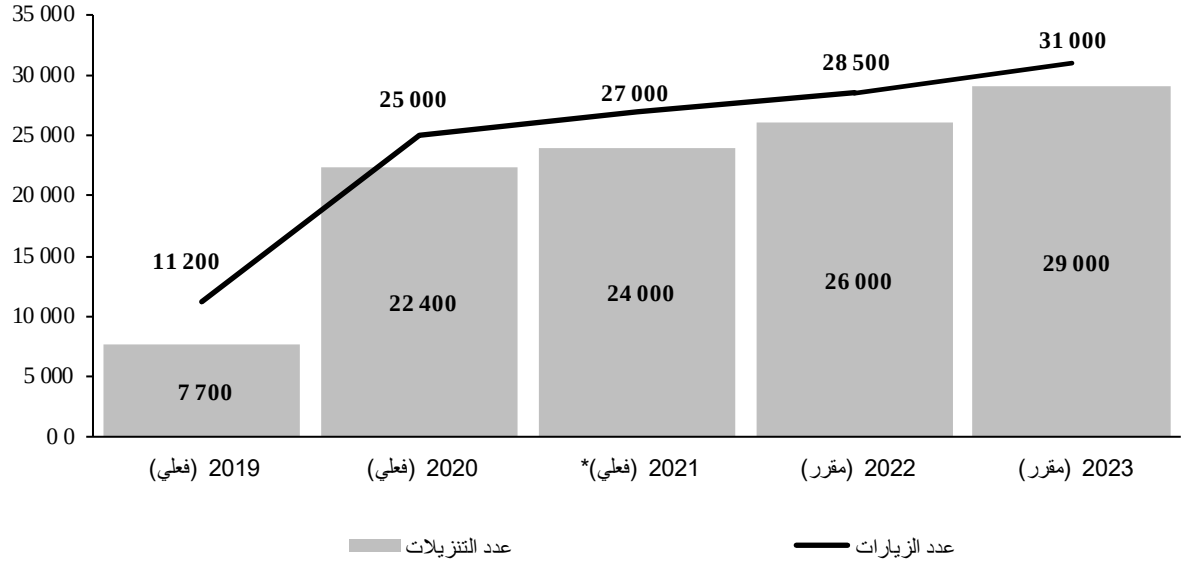

* النتائج الفعلية لعام 2021 حتى 31 تموز/يوليو 2021.

البرنامج الفرعي 2
العدل بين الجنسين، والسكان والتنمية الشاملة للجميع

الهدف: تحقيق التنمية الاجتماعية المنصِفة والشاملة، والحد من عدم المساواة والفقر والبطالة، عملاً بمبدأ عدم إهمال أحد.

الاستراتيجية

22.31 تحقيقاً لهذا الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في:

(أ) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا السياسة الاجتماعية من خلال تيسير الحوار والاستفادة من دور اللجان الحكومية واللجان الفرعية وفِرق العمل الفنية المعنية بالمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) وضع استراتيجيات وطنية لأولويات التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، وحقوق المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وتعميم احتياجات الفئات الأخرى المعرضة للمخاطر في السياسات الوطنية لضمان عدم إهمال أحد من

خلال بناء القدرات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، دعماً لإصلاح التشريعات والسياسات الوطنية؛

(ج) تحليل نُظُم السجلات الوطنية من حيث الفعالية والكفاءة لدمج الفئات المعرضة للمخاطر في نُظُم الحماية الاجتماعية وممارساتها بغية دعم جهود الحكومات في الحد من أوجه عدم المساواة؛

(د) تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في صنع السياسات ومواءمة الممارسات الحكومية مع المعايير الدولية والأطر العالمية والإقليمية التي تعالج الشمولية في الحماية الاجتماعية والتنمية الحضرية من أجل مكافحة الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ولدى المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن (الأهداف 1 و5 و10 و11 و16 و17)؛

(هـ) النهوض بالعدالة بين الجنسين، ضمن جهود الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في إعلان مسقط لعام 2016: نحو تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية، من خلال المشروع الإقليمي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل رصد وتحليل ودعم إصلاح التشريعات والسياسات الوطنية؛

(و) إطلاق الدليل العربي المنقح للفقر المتعدد الأبعاد مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية لقياس الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الإقليمي وتكييفه على المستويات الوطنية، وضمان اعتماد تدابير السياسة العامة المحددة الأهداف والفعالة والقابلة للتحقيق؛

(ز) إصلاح سياسات سوق العمل على أساس فهم تحليلي للطلب في السوق والتغيُّرات الناتجة من الثورة الصناعية الرابعة؛

(ح) تقييم أداء مدن مختارة خلال جائحة كوفيد-19، من حيث قدرتها على التخفيف من الآثار على الفئات المعرضة للمخاطر ووضع خطط للتعافي تعزز من قدرة المدن على الصمود اقتصادياً في وجه الصدمات في المستقبل.

22.32 من المتوقع أن يفضي العمل المذكور إلى ما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات أكثر فعالية وكفاءة للتخفيف من حدة الفقر، ونُظُم حماية اجتماعية فعالة وشاملة للجميع، وتبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لإيجاد أسواق عمل منصِفة ومبتكرة توفر عملاً لائقاً ومنتجاً للجميع؛

(ب) ازدياد قدرة الدول الأعضاء على معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الفئات الاجتماعية، وإيجاد سُبُل لمشاركة الفئات المعرضة للمخاطر (النساء، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين) لضمان عدم إهمال أحد.

أداء البرنامج في عام 2021

تحسين الأطر القانونية والسياساتية التي تعالج عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية

22.33 منذ أوائل عام 2020، عمل البرنامج الفرعي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمكاتب الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الدول الأعضاء لدراسة الثغرات في التشريعات والسياسات من خلال تطبيق مجموعة من المعايير مستوحاة من مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-1-1 وإعداد تقارير تحليلية وطنية متعمقة عن الثغرات في السياسات في 20 بلداً عربياً. ودقق في هذه التقارير مسؤولون حكوميون من الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة، ووزارات الداخلية، وممثلون عن القضاء والمجتمع المدني. وأعقبت هذه المشاورات سلسلة من حلقات التدريب لبناء قدرات الدول الأعضاء على قياس التقدم في القوانين والسياسات التي تحكم المساواة بين الجنسين وتحديد العناصر الرئيسية التي يتعين إدراجها عند إعادة صياغة القوانين بما يتفق مع المعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، وُضعت في متناول الدول الأعضاء أفضل الممارسات لتيسير التعاون بين بلدان الجنوب. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأ البرنامج الفرعي بوابة افتراضية عن العدالة والمساواة بين الجنسين في القانون في المنطقة العربية لعرض الإنجازات والتعديلات القانونية التي تتماشى مع المعايير الدولية وتسليط الضوء على الثغرات التي لا تزال عالقة. وتتيح البوابة أيضاً للمستخدمين إمكانية الوصول إلى التشريعات فيما يتعلق بمختلف مؤشرات الهدف 5 لتيسير تبادل الممارسات الجيدة. وتتيح لوحة التتبُّع المرمزة بالألوان، التي يجري تحديثها سنوياً، فرصة أخرى للبلدان لتبيّن الاتجاهات الإقليمية. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف (الشكل الثالث من الباب 22).

الشكل الثالث من الباب 22

مقياس الأداء: عدد السياسات والتشريعات الجديدة التي تحدّ من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (تراكمي)

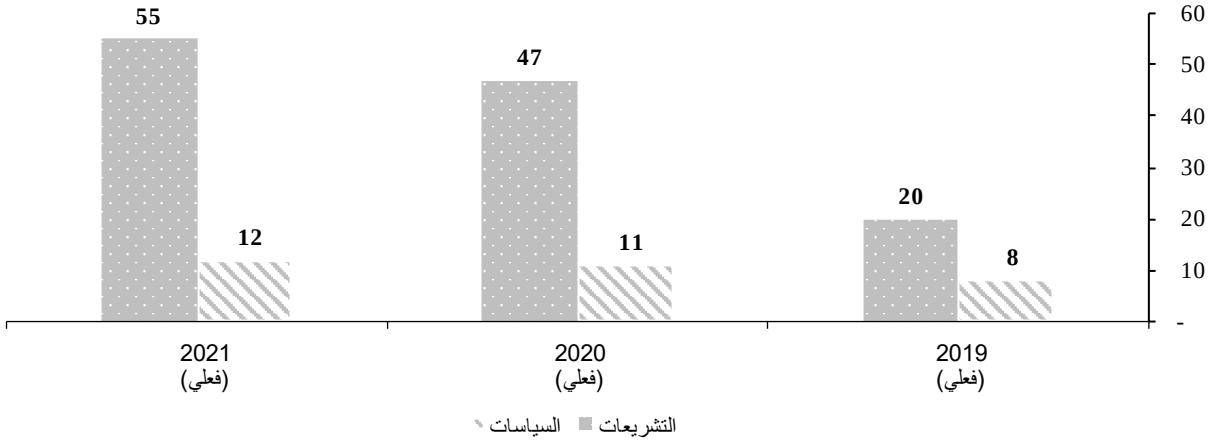

النتائج المقرّرة لعام 2023

النتيجة 1: آفاق في سوق العمل للفئات المعرضة للمخاطر في المنطقة العربية

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.34 ساهم عمل البرنامج الفرعي في مشاركة 32 رجلاً و33 امرأة من الأردن ولبنان في ورشات عمل حول السياسات المجتمعية ركزت على تعزيز الإجراءات التنظيمية والبرامج غير الحكومية، وهذا لم يحقق الهدف المقرر المتمثل في تعزيز البرامج التنظيمية والترويجية في بلدين من البلدان الأعضاء.

22.35 وساهم البرنامج الفرعي في وصول 78 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من مختلف أنحاء المنطقة العربية إلى النموذج الأولي للمنصة الإلكترونية للتمكين ومجموعة أدوات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وهذا يتجاوز الهدف المحدد بوصول 35 مؤسسة. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الجدول 22-3).

الجدول 22-3
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
عقد اجتماع تشاوري إقليمي بشأن تطوير المنصة الإلكترونية للتمكين من أجل إعداد قائمة باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبرامج الدعم المتاحة لها	إنشاء أول مركز إقليمي لريادة الأعمال دعماً لرقمنة الحلول المبتكرة والترويج لها لفائدة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم (https://coe.unescwa.org/index.html)	مشاركة 65 شخصاً (32 رجلاً و33 امرأة) من الأردن ولبنان في ورشات عمل حول السياسات المجتمعية ركزت على تعزيز الإجراءات التنظيمية والبرامج غير الحكومية	إنشاء 3 مراكز وطنية لدعم ريادة الأعمال تقوية شبكات المؤسسات الصغرى الصغيرة والمتوسطة في 7 بلدان عربية	ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها/تأسسها النساء والشباب في دولتين عضوين
-	-	استخدام 78 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في المنطقة العربية النموذج الأولي للمنصة الإلكترونية للتمكين ومجموعة أدوات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	اعتماد الدول الأعضاء لخريطة طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار للبلدان العربية	إطلاق حوار وطني بين الأوساط المعنية بالسياسات في 3 دول أعضاء لتهيئة بيئة ملائمة لريادة الأعمال

النتيجة 2: تسريع عملية وضع سياسات متسقة متعلقة بالشيخوخة في المنطقة العربية

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.36 ساهم عمل البرنامج الفرعي في وضع سياسة إضافية في المنطقة العربية (لبنان)، ما حقّق الهدف المقرّر. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الشكل الرابع من الباب 22).

الشكل الرابع من الباب 22
مقياس الأداء: مجموع عدد البلدان العربية التي لديها سياسات متسقة متعلقة بالشيخوخة (تراكمي)
(عدد البلدان)

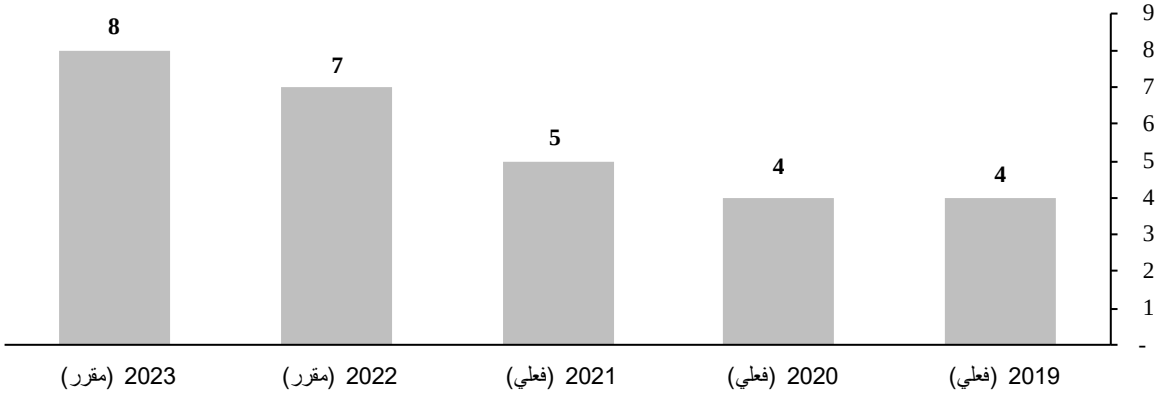

النتيجة 3: تعزيز شمولية نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية

الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2023

22.37 وضع البرنامج الفرعي إطار التقييم السريع لبيانات برامج الحماية الاجتماعية الذي يعزز قدرة الدول الأعضاء على تقديم مساعدة اجتماعية بفعالية وكفاءة. ونُفذ هذا الإطار في الأردن، حيث حلل البرنامج الفرعي السجل الاجتماعي لصندوق المعونة الوطنية وعمد إلى بناء القدرات اللازمة لموظفي الخدمة المدنية. وفي السودان، عمل البرنامج الفرعي مع وزارة التنمية الاجتماعية لتحديد إجراءات تسجيل الفئات المعرضة للمخاطر في البرامج الاجتماعية. ووضع خريطة طريق لدمج قواعد البيانات الاجتماعية في نظام شامل لمعلومات الإدارة الاجتماعية، وعمل مع أصحاب المصلحة على إنشاء آليات تنسيق للحماية الاجتماعية القادرة على الصمود إزاء الصدمات. وعقد البرنامج الفرعي منتدى وزارياً لوضع رؤية مشتركة للحماية الاجتماعية ما بعد كوفيد-19.

الدروس المُستفادة والتغيير المقرّر

22.38 الدرس المُستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي هو دمج مزيد من المشورة التقنية العملية بشأن كيفية تنفيذ التغييرات في السياسات وتكييفها حسب السياق الوطني. وسيقوم البرنامج الفرعي، في ضوء هذا الدرس المُستفاد، بزيادة دعمه للأردن من خلال تحليل برامج إضافية للمساعدة الاجتماعية وتطوير أدوات لوضع نُهُج فعالة لدعم الفقراء. ومن المقرر أن يُنفذ إطار التقييم السريع بالشراكة مع دول أعضاء أخرى، وسيجري اختباره ليراعي تحليلات وتوقعات تكميلية لسوق العمل من أجل تمهيد الطريق أمام المستفيدين من المساعدة الاجتماعية للخروج من دائرة الفقر. ويخطط البرنامج الفرعي لتطوير ملامح قُطرية شاملة للحماية الاجتماعية، وذلك داخل كل البلد، ليحدّد بالتعاون مع الدول الأعضاء، نقاط الدخول للدفع بإصلاحات الحماية الاجتماعية في البلدان العربية. ويعرض مقياس الأداء التقدّم المتوقع في تحقيق هذا الهدف (الجدول 22-4).

الجدول 22-4
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
التوسع السريع في برامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات مع التحول من الإعانات العامة إلى التحويلات النقدية الموجهة إلى الفقراء في المنطقة العربية وتوسيع التغطية إلى فئات أكبر من السكان من خلال الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات (التأمين الاجتماعي) في عشر دول أعضاء (الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا)	عقب تفشي جائحة كوفيد-19، قيام 8 دول أعضاء على الأقل (الأردن، وتونس، والسودان، وعُمان، ودولة فلسطين، ومصر، والمغرب، وموريتانيا) بتوجيه مساعدات إضافية إلى الأسر التي يغطيها التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، وإنشاء برامج طوارئ مؤقتة موجهة إلى العاملين في القطاعات غير النظامية الذين لم تكن تشملهم المساعدة الاجتماعية ولا التأمين الاجتماعي	تدريب 179 شخصاً (66 رجلاً و113 امرأة) من 17 دولة عضواً على أدوات لتوسيع نُظُم الحماية الاجتماعية قيام دولة واحدة (الأردن) بتحليل شمولية نُظُم الحماية الاجتماعية لديها	عدد الأشخاص [من الجنسين] في عدد من الدول الذين تدربوا على ثلاث أدوات لتوسيع شمولية أنظمة الحماية الاجتماعية عدد البلدان التي اعتمدت تدابير لزيادة عدد الأشخاص المعرضين للمخاطر (مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والعاملين في القطاعات غير النظامية، والأسر التي ترأسها امرأة) في البرامج الاجتماعية وبرامج دعم الفقراء (مثل التحويلات النقدية، والإسكان)	ازدياد عدد البلدان التي اعتمدت تدابير لزيادة عدد الأشخاص المعرضين للمخاطر (مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والعاملين في القطاعات غير النظامية، والأسر التي ترأسها امرأة) في البرامج الاجتماعية وبرامج دعم الفقراء (مثل التحويلات النقدية، والإسكان)

البرنامج الفرعي 3

الازدهار الاقتصادي المشترَك

الهدف: تحقيق النمو الاقتصادي المنصِف، وتعزيز الترابط والتكامل الإقليميَين، والنهوض بالتنفيذ الفعال لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية دعماً لخطة عام 2030.

الاستراتيجية

22.39 تحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في رصد المتغيّرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية وتحليلها وتوقعها، ودراسة آثار السياسات الوطنية على النمو الاقتصادي والحيّز المالي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ب)توفير الخدمات الاستشارية وأنشطة بناء القدرات بشأن أفضل الممارسات لتخصيص الموارد وتعميم أهداف التنمية المستدامة والتخفيف من حدة التحديات الاقتصادية الهيكلية؛

(ج) توسيع نطاق دعمه للدول الأعضاء بشأن رصد نفقاتها الاجتماعية، عن طريق توفير أدوات منهجية سهلة الاستخدام، وذلك من أجل إتاحة تحليل خيارات السياسات المالية وصلاتها بالنفقات الاجتماعية والاستدامة المالية؛

(د) تقديم المشورة وبناء القدرات لتعزيز التزام الدول الأعضاء بالاتفاقات التجارية التي هي أطراف فيها والتفاوض على اتفاقات جديدة، مثل الاتحاد الجمركي العربي، واتفاق التجارة الحرة المعمّق والشامل مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيضع البرنامج الفرعي مجموعة أدوات جديدة سهلة الاستخدام لمحاكاة الأثر الاجتماعي والاقتصادي الكلي لاتفاقات تجارية جديدة. وعلى وجه التحديد، سيسرّع مكتب المساعدة الافتراضي المفاوضات التجارية والتبادل في ما بين بلدان الجنوب، وسيُشرك القطاع الخاص في عمليات التفاوض بشأن الاتحاد الجمركي العربي؛

(هـ) تحسين منصته لرصد التكامل الاقتصادي العربي وتقييمه باستخدام مؤشرات الأداء الأساسية. وسيعتمد في ذلك على نُظُم المعلومات الجغرافية القائمة لشبكات ومرافق النقل في المنطقة العربية، بهدف تقييم ومقارنة الأداء في مجال النقل والترابط. وسيقترن ذلك بإسداء المشورة إلى الدول الأعضاء لتحسين السلامة على الطرق وتيسير الوصول إلى صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق؛

(و) تطوير حاسبات لكلفة أهداف التنمية المستدامة مصمّمة حسب السياق الوطني، ونماذج لمحاكاة تمويل الأهداف تستخدم أساليب لتحديد أوجه التآزر في ما بين الأهداف، لتشكّل أُسساً لأُطُر تمويل وطنية متطورة ومتكاملة. وتهدف الأدوات إلى دعم الدول الأعضاء في رصد

مسارات التنمية وتحليلها ومحاكاة تمويلها، وتقدير النقص في تمويل أهداف التنمية المستدامة، وتحديد السياسات الرامية إلى تعزيز النمو والتمويل لتحقيق المقاصد الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وستُقام واجهة إلكترونية دينامية لهذا الغرض تكون أداةً لتقديم دعم استشاري متواصل للدول الأعضاء في هذا الصدد.

22.40 من المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) سياسات مالية ترتبط بالتنويع الاقتصادي، والقدرة على تحمّل الدين، والتنمية الاجتماعية، وأهداف التنمية المستدامة، وتضمن في الوقت نفسه استقرار الاقتصاد الكلي؛

(ب) تحسين قدرة صانعي السياسات على فهم المخاطر المرتبطة بالقدرة على تحمل الديون وخيارات إدارة الدين بفعالية والتي تتيح حيزاً مالياً لأهداف التنمية المستدامة من خلال آليات مستدامة لتمويل الديون وخفضها، بما في ذلك مقايضة الديون؛

(ج) تعزيز القدرة البشرية والمؤسسية للحكومات العربية على تصميم وتنفيذ سياسات سليمة في مجالات التجارة واللوجستيات والنقل تزيد من الربط فيما بينها وتسهم في النمو والازدهار في المجال الاقتصادي؛

(د) وضع نماذج محاكاة متكاملة لكلفة أهداف التنمية المستدامة وتمويلها لدعم تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية والأهداف ذات الصلة بما يتماشى مع خطة عام 2030.

أداء البرنامج في عام 2021

تحسين شبكات النقل في المنطقة العربية

22.41 بهدف تحسين الفعالية من حيث الكلفة لشبكات النقل البري في ما بين الدول الأعضاء في الإسكوا، وبين الدول الأعضاء وسائر دول العالم، قام البرنامج الفرعي بعدّة مبادرات تفيد السلطات الوطنية المعنية بالنقل والتجارة والجمارك في جميع الدول الأعضاء، كما تفيد القطاع الخاص. وأُنجز العمل بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، ومشروع دعم النقل الأوروبي المتوسطي، ومركز دراسات النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط. ونظّم البرنامج الفرعي اجتماعاً لفريق الخبراء بشأن ممرات الربط الحيوية، قيّم الفوائد المحتملة لربط شبكات النقل الإقليمية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية. كذلك، نظّم عدة ورشات عمل لبناء القدرات، هدفت إحداها إلى تدريب ممثلين من سلطات النقل الوطنية في جميع الدول الأعضاء على سُبُل تنفيذ إجراءات عبور الحدود بسلاسة وفعالية، بالإضافة إلى ورشات عمل مخصصة لتونس ودولة فلسطين والكويت ولبنان عن تنفيذ الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي لعام 1975 (اتفاقية النقل البري الدولي). وأعدّ البرنامج الفرعي بعد ذلك دراسة إقليمية لتقييم توافر مرافق النقل ومعالجة الثغرات، والتأكيد على أهمية

تطبيق اتفاقية النقل البري الدولي، بما في ذلك تحليل تطلعي للتطبيق الجماعي لاتفاقية النقل البري الدولي إلكترونياً، على ممر نقل بري يربط بين بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط وبلدان مجلس التعاون الخليجي. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف (الجدول 22-5).

الجدول 22-5
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*
12 دولة عضواً هي أطراف في اتفاقية النقل البري الدولي	انضمام مصر إلى اتفاقية النقل البري الدولي	وصول العراق إلى المراحل الأخيرة للانضمام إلى اتفاقية النقل البري الدولي

النتائج المقرّرة لعام 2023

النتيجة 1: اتساق أولويات النفقات الاجتماعية مع سياسات الاقتصاد الكلي

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.42 ساهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولتين عضوين (الأردن وتونس) باستكمال تحليل بيانات الإنفاق العام، وإنشاء أداة رصد النفقات الاجتماعية، وتحسين قدرتهما على استخدام الأداة، ما أدّى إلى تحقيق الهدف المقرّر المتمثل في قيام دولتين عضوين بإعادة تخصيص النفقات الاجتماعية عبر الأولويات في ميزانيتي عامي 2021 و2022، من خلال رصد النفقات الاجتماعية. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الجدول 22-6).

الجدول 22-6
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
تزويد الدول الأعضاء بإطار مشترك لرصد النفقات الاجتماعية	بدء دولتين عضوين (الأردن وتونس) بتطبيق منهجية رصد النفقات الاجتماعية لتخصيص نفقات الميزانية حسب الأولويات الاجتماعية	استكمال دولتين عضوين (الأردن وتونس) تحليل بيانات الإنفاق العام، وإنشاء أداة رصد النفقات الاجتماعية، وتحسين قدرتهما على استخدام الأداة	قيام أكثر من دولتين عضوين بمراجعة مخصصات الميزانية، عن طريق رصد النفقات الاجتماعية، بهدف إعادة تخصيص النفقات الاجتماعية حسب الأولويات	استخدام أكثر من 3 دول أعضاء أداة رصد النفقات الاجتماعية للاسترشاد بها في تخصيص النفقات دعماً للأولويات الوطنية

النتيجة 2: مقايضة الديون لتحسين موارد تمويل العمل المناخي والتنمية

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.43 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء (الأردن) بإنشاء فريق عمل وطني لتفعيل عملية مقايضة الديون، ما حقّق الهدف المقرّر. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الجدول 22-7).

الجدول 22-7
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
تحسين فهم الدول الأعضاء لمَواطن الضعف المتعلقة بالديون	إبداء 3 دول أعضاء (الأردن وتونس ومصر) اهتمامها بتفعيل آلية مقايضة الديون	قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء (الأردن) بإنشاء فريق عمل وطني لتفعيل مقايضة الديون في مبادرة لتمويل العمل المناخي أو التنمية	موافقة دولة إضافية واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء على تخصيص مبلغ من الديون لمقايضته في مبادرة لتمويل العمل المناخي أو التنمية	زيادة دولة واحدة من الدول الأعضاء أو أكثر الإنفاق على مبادرات متعلقة بالمناخ أو بأهداف التنمية المستدامة، باستخدام أموال مصدرها مقايضة الديون

النتيجة 3: تحسين فعالية السياسات الاقتصادية من منظور المساواة بين الجنسين

الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2023

22.44 بناءً على طلبات من الدول الأعضاء لفهم تقييم أدائها بالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات العالمية[1]، طوّر البرنامج الفرعي منصة لشرح المنهجية ومجموعات البيانات المستخدمة لحساب 11 مؤشراً ولمحاكاة أثر كلّ تغيير محتمل في السياسات على النتيجة في كل مؤشر وعلى الترتيب العام. وعمد البرنامج الفرعي إلى تجربة المنصة باستخدام بيانات عن ثلاثة مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر ثم عقد اجتماعاً لجهات التنسيق من الدول الأعضاء كافة للتحقّق من صحة المنهجية وتمهيد الطريق للمضي قدماً. وطوّر البرنامج نموذجاً أولياً لواجهة المنصة اختبرته جهات التنسيق واستكمل المرحلة الثانية من التطوير التي تغطي المؤشرات العالمية الأحد عشر كلها.

[1] مؤشر التنافسية العالمية، والمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، ومؤشر الابتكار العالمي، والمؤشر العالمي للأمن السيبراني، والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤشر جهوزية الشبكة، ومؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية، ومؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي، ومؤشر المشاركة الإلكترونية، ومؤشر التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين، ومؤشر الجهوزية للذكاء الاصطناعي.

الدروس المُستفادة والتغيير المقرّر

22.45 استناداً إلى تنفيذ منصات المحاكاة السابقة، أدرك البرنامج الفرعي أهمية الربط الوثيق بين تطوير المنصة وتجربة المستخدمين، والسماح للدول الأعضاء بمناقشة تجاربها باستخدام المنصة. وعند تطبيق هذا الدرس المُستفاد، سيؤسّس البرنامج الفرعي شبكةً من المستخدمين لتبادل الخبرات، ونقل المعرفة، وتسهيل استخدام المنصة للمستخدمين الجدد، والعمل مع الشبكة لضبط وظائف المنصة بهدف تلبية احتياجات المستخدمين على نحوٍ أفضل. وأخيراً، سينظم البرنامج الفرعي ورشات عمل وطنية لدعم دولتين عضوين في استخدام المنصة ووضع سياسات جديدة لتحسين مشاركة المرأة في الاقتصاد. ويعرض مقياس الأداء التقدّم المتوقع في تحقيق هذا الهدف (الجدول 22-8).

الجدول 22-8
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
–	تسجيل الدول الأعضاء نتيجة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين تتراوح بين 0.494 و0.655 مقارنة بنتيجة عالمية تبلغ 0.686	تسجيل الدول الأعضاء نتيجة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين تتراوح بين 0.492 و0.716 مقارنة بنتيجة عالمية تبلغ 0.677	قيام دولتين عضوين على الأقل بوضع سياسات جديدة لتحسين مشاركة المرأة في الاقتصاد	تقدّم دولة واحدة من الدول الأعضاء على الأقلّ في الترتيب حسب المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين

البرنامج الفرعي 4
الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا

الهدف: تعزيز عملية وضع الأطر الإحصائية الرسمية، وتحسين نوعية الإحصاءات وتوافرها، والنهوض بمجتمع واقتصاد المعلومات من خلال تسريع دمج التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

الاستراتيجية

22.46 تحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تشجيع استخدام مصادر بيانات جديدة في الإحصاءات الرسمية، ورقمنة خدمات البيانات، والابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرائدة. ويشمل ذلك العمل المعياري وتطوير القدرات في مجال استخدام البيانات الضخمة

والمفتوحة والتكنولوجيا الجغرافية المكانية لتحديث النُظُم الإحصائية الوطنية ورصد تنفيذ خطة عام 2030؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية للدول العربية في استخدام التكنولوجيات الجديدة في التعدادات والمسوح والبيانات المستنِدة إلى السجلات لإنتاج إحصاءات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وبيئية ومتعددة المجالات على مستويات التفصيل اللازمة بهدف عدم إهمال أحد؛

(ج) بناء القدرات لزيادة الامتثال للمعايير الإحصائية الدولية من أجل تقديم الأدلة التي تسترشد بها السياسات، مع الاضطلاع بدور الجهة الإقليمية المسؤولة عن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (قرار الجمعية العامة 68/261)؛

(د) تعبئة الشبكات الحكومية الدولية للخبراء الإحصائيين لتنسيق القدرات الإحصائية وتطويرها من أجل تنفيذ خطة العمل الإقليمية لبيانات التنمية المستدامة؛

(هـ) العمل على زيادة استخدام ما تتيحه التنمية الرقمية من إمكانات لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المزيد من الإدماج الرقمي للمواطنين في الدول الأعضاء؛

(و) تسهيل تبادل الخبرات وتعزيز تكنولوجيات ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة من خلال توفير منبر للحوار بشأن التحديات الإقليمية المرتبطة بالابتكار والتكنولوجيا، ومن أجل تطوير الشراكات؛

(ز) تعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية وتحفيز الدول الأعضاء على وضع سياسات تمكنها من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرائدة والتكنولوجيا السائدة في الوضع الطبيعي الجديد؛

(ح) توفير منتدى للتوصل إلى توافق إقليمي في الآراء وإسداء المشورة في السياسات في مجالات حوكمة الإنترنت في البلدان العربية، والحكومة الرقمية، والحوكمة الإلكترونية، وتحسين قدرات صانعي السياسات على تسخير التكنولوجيا والأدوات والتقنيات، مع مراعاة عواقب التكنولوجيا على الأفراد؛

(ط) تحديد أفضل الممارسات العالمية والإقليمية وتبادلها في مجال التكنولوجيا والإحصاءات، وبناء شبكات المُمارسين والمحافظة عليها، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

22.47 من المتوقع أن يفضي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

(أ) تعزيز التماسك والتنسيق بين الأنشطة الإحصائية التي تضطلع بها الدول الأعضاء، بالاستناد إلى الأطر الإحصائية الوطنية، وبالتعاون مع الوكالات الإحصائية الإقليمية، من أجل تلبية ما تتطلّبه خطة عام 2030 من بيانات؛

(ب) رفع مستوى الامتثال للمعايير والتوصيات الإحصائية الدولية، ما ينتج بيانات أكثر اتساقاً بشأن المنطقة ويضمن استخداماً أكثر فعالية للإحصاءات في وضع السياسات؛

(ج) وضع استراتيجيات فعالة على الصعيدين الوطني والإقليمي وتحسين التآزر بين العلم والتكنولوجيا والابتكار، لدعم التحول إلى الاقتصادات الرقمية والمعرفية، وبناء نُظُم العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشجيع ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(د) تحسين قدرة صانعي السياسات في المنطقة على استخدام البيانات والإحصاءات والتكنولوجيا والمنتجات المعرفية والأدوات والتقنيات الجديدة للاسترشاد بها عند اتخاذ قرارات على مستوى السياسات للتعامل مع التداعيات المتوسطة والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19؛

(هـ) تحقيق الشمول الرقمي المرتكز على النمو، وفقاً لمبدأ "عدم إهمال أحد" وحماية حقوق الأفراد في عصر التكنولوجيا والمعلومات.

أداء البرنامج في عام 2021

زيادة استخدام أفرقة الأمم المتحدة القُطرية في المنطقة العربية للملامح الإحصائية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء

22.48 استجابةً لمشروع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيز مكانة الأمم المتحدة ككيان يعمل يداً واحدة على هدف واحد، أنشأ البرنامج الفرعي مستودعاً لبيانات الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمتعددة المجالات لتيسير الوصول إلى البيانات من المصادر الأساسية، مثل الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء والمؤسسات الحكومية في المنطقة العربية والدراسات المتخصصة التي تصدرها مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية. وباستطاعة زوار الموقع الوصول إلى مستودعات البيانات الكاملة، مدعومة بمكوّنات بصرية شاملة، وأدوات بصرية سهلة الاستخدام لتركيب لوحات تتبُّع مخصصة يمكن استخراجها بنُسُق متعددة ومشاركتها عبر الإنترنت. وتتيح البوابة عرض البيانات باستخدام الجداول ومختلف أنواع الرسوم البيانية والخرائط الجغرافية. ويمكن للمستخدمين البحث بسهولة في جميع البيانات والمحتويات المتاحة، وتحميل التقارير والمنشورات، وتصفح المحتويات الجديدة. وفي السياق نفسه، عمل البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القُطرية في المنطقة من أجل فهم أفضل لاحتياجاتها من البيانات دعماً لتحليلها واتخاذ قراراتها بنطاق يتخطّى المستودع المذكور أعلاه. واطَّلعت أفرقة الأمم المتحدة القُطرية على الملامح الإحصائية للدول الأعضاء للاسترشاد بها في إعداد التحليلات القُطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وعمد البرنامج الفرعي بدايةً إلى تجربة هذا النهج مع فريق الأمم المتحدة القُطري في لبنان، ووسّع منذ ذلك الحين نطاق العرض ليشمل ثمانية أفرقة أخرى (الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والعراق ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية). ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف (الشكل الخامس من الباب 22).

الشكل الخامس من الباب 22

مقياس الأداء: عدد الأفرقة القُطرية التي تستخدم الملامح الإحصائية للدول الأعضاء في إعداد التحليلات القُطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (تراكمي)

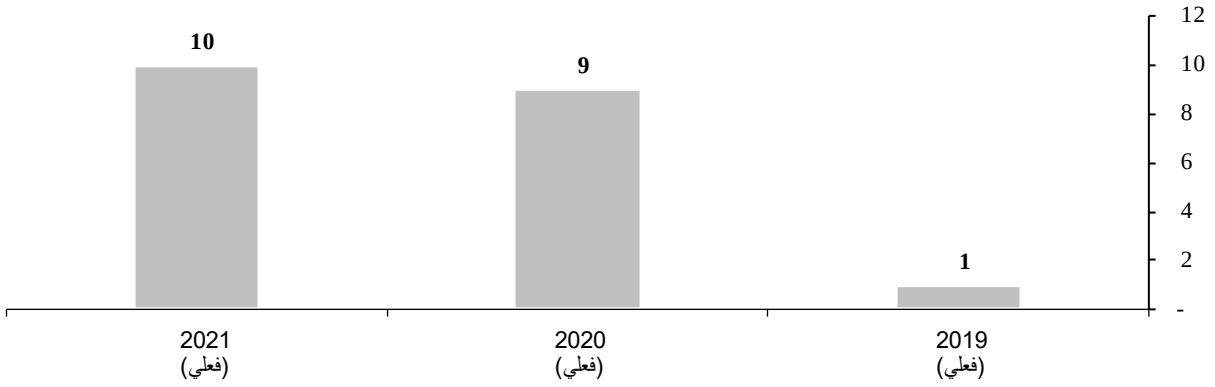

النتائج المقرّرة لعام 2023

النتيجة 1: إنشاء مستودع إقليمي للمعارف والبيانات لتعزيز عمليات صنع القرار الحكومية

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.49 ساهم عمل البرنامج الفرعي في تسجيل موظفين حكوميين من خمس دول أعضاء (تونس ودولة فلسطين وقطر ولبنان ومصر) في مستودع المعارف، ما حقّق الهدف المقرر. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الجدول 22-9).

الجدول 22-9

مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
طلب كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة من الإسكوا قيادة فرقة العمل المعنية بإدارة المعارف التابعة لمنصة التعاون الإقليمي لوضع تصوّر لمستودع المعارف الإقليمي العربي	مركز البيانات، وهو مستودع معلومات وبيانات متاح للعموم (بوابة) ومتوفر للمنطقة العربية	نشر مستودع المعارف باعتباره من الخدمات الإقليمية المتاحة للعموم (تحقق في عام 2020) تسجيل موظفين حكوميين من 5 دول أعضاء (تونس ودولة فلسطين وقطر ولبنان ومصر) في مستودع المعارف	استخدام ما لا يقل عن 50 في المائة من الدول الأعضاء مستودع المعارف للاسترشاد به في وضع السياسات القطاعية	استخدام ما لا يقل عن 75 في المائة من الدول الأعضاء مستودع المعارف للاسترشاد به في وضع السياسات القطاعية

النتيجة 2: تحسين إنتاج ونشر بيانات عن أهداف التنمية المستدامة، حرصاً على عدم إهمال أحد

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.50 ساهم عمل البرنامج الفرعي في تحسين نسبة البيانات القُطرية المتاحة في قاعدة البيانات العالمية الرسمية عن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تفصيل البيانات، إلى 40 في المائة في عام 2021، ما حقّق الهدف المقرّر. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الشكل السادس من الباب 22).

الشكل السادس من الباب 22

مقياس الأداء: نسبة البيانات القُطرية المتاحة في قاعدة البيانات العالمية الرسمية عن أهداف التنمية المستدامة

(بالنسبة المئوية)

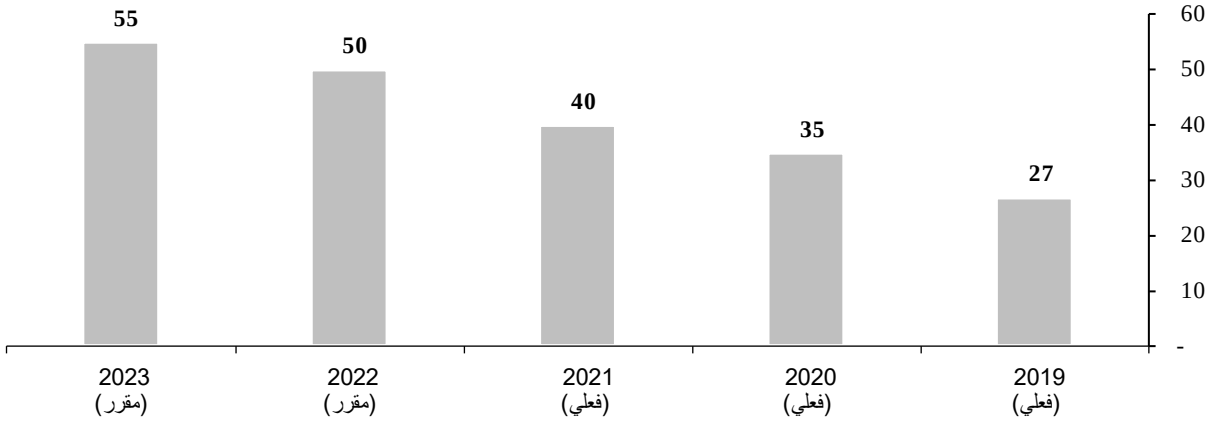

النتيجة 3: إجراء تقييمات وتطوير استراتيجيات للتنمية الرقمية على المستويين الوطني والإقليمي

الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2023

22.51 شجعت الجمعية العامة، في قرارها 70/125، الدول الأعضاء على استعراض تنفيذ محاور عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات لتقييم التقدم في الاستفادة من دور مجتمع المعلومات في النهوض بالتنمية المستدامة. وابتكر البرنامج الفرعي نموذجاً مفاهيمياً يربط بين محاور عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة، كما دعم الدول الأعضاء في استعراض المجموعات المواضيعية الخمس للتنمية الرقمية. وأُجري تقييم ذاتي للاسترشاد به في الجولة الثانية من الاستعراضات. وفي عام 2021، انضم شركاء مثل الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة والأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى الجهود الرامية إلى دعم الاستعراضات وتقديم المشورة بشأن تصميم استراتيجيات وطنية للتنمية الرقمية.

الدروس المُستفادة والتغيير المقرّر

22.52 الدرس المُستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي هو تشديد الدول الأعضاء على الحاجة إلى إجراء استعراضات وطنية منتظمة لتقييم ما إذا كان مواطنوها يستفيدون من التنمية الرقمية ووضع استراتيجيات أدقّ استهدافاً. وأشار التقييم الذاتي أيضاً إلى الحاجة إلى برنامج لبناء قدرات جهات التنسيق المعنية بالتنمية الرقمية الوطنية. وعند تطبيق الدرس المُستفاد، سيدعم البرنامج الفرعي عدداً أكبر من الدول الأعضاء في استعراضها الثاني، ويزيد من وتيرة اجتماعات أفرقة الخبراء الإقليميين، ويقدم المشورة التقنية لجهات التنسيق الوطنية والقطاعية. وسيعزز البرنامج الفرعي كذلك الطابع الرسمي لأفرقة الخبراء الوطنيين المشتركين بين القطاعات دعماً لعملية الاستعراض السنوية. ويعتزم البرنامج الفرعي إشراك شركائه على نحو أوثق في استعراض النظراء المواضيعي، باعتباره من الخطوات النهائية للعملية. وإذ يعمل البرنامج الفرعي مع جامعة الدول العربية على وضع استراتيجية إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيستكمل أيضاً نموذجاً لقياس التنمية الرقمية الوطنية والإقليمية. ويعرض مقياس الأداء التقدّم المتوقع في تحقيق هذا الهدف (الشكل السابع من الباب 22).

الشكل السابع من الباب 22

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تُجري استعراضات وطنية للتنمية الرقمية وتطوّر الاستراتيجيات (تراكمي)

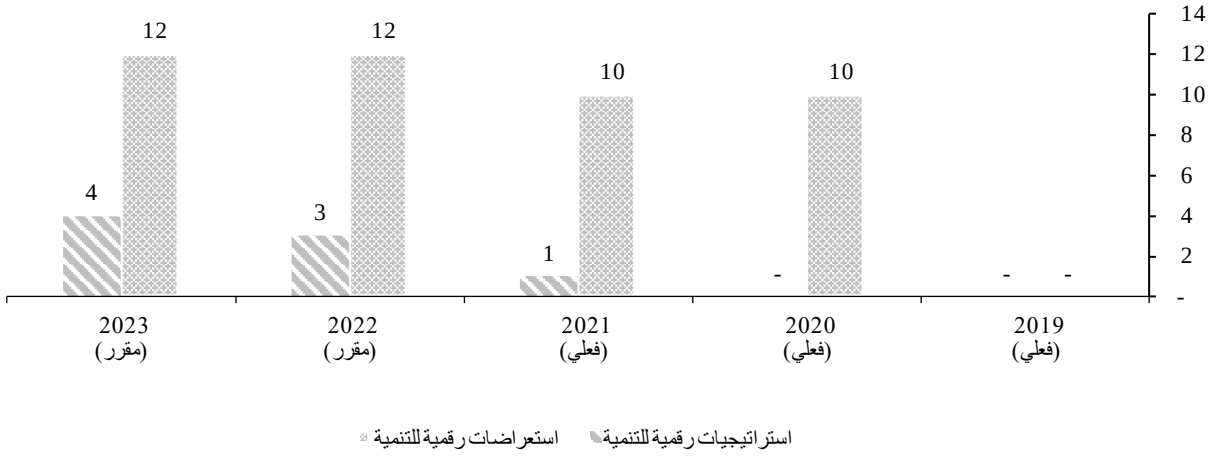

البرنامج الفرعي 5
تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

الهدف: تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية بما يتماشى مع خطة عام 2030، والنهوض بالتعاون داخل المنطقة، واعتماد نَهج أصحاب المصلحة المتعددين في معالجة القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

الاستراتيجية

22.53 تحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) دعم مواءمة خطط التنمية الوطنية مع خطة عام 2030، والدعوة إلى اتباع نَهج متكاملٍ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها. وبالاستناد إلى نتائج أنشطة الإسكوا في ما يتعلق بخطة عام 2030، بما في ذلك المنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة والتقرير العربي للتنمية المستدامة، وتحليل اتجاهات السياسات الناشئة والتحديات، بما فيها ما ينجم عن جائحة كوفيد-19، بشأن التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2024، سيواصل البرنامج الفرعي تبيان القيمة المضافة لنَهجٍ متكاملٍ على المستوى الوطني وضرورة اتباع هذا النَهج لتنفيذ خطة عام 2030؛

(ب) تحسين المنصات القائمة وإضافة منصات جديدة لتعزيز بناء التوافق، والتعلّم من الأقران، ونقل المعرفة بين البلدان العربية. وسيدعم البرنامج الفرعي مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في فهم خطة عام 2030 والمشاركة فيها من خلال تنظيم منتديات واجتماعات وإتاحة فرص تعلُّم حول خطة عام 2030؛

(ج) استخدام المنتدى العربي للتنمية المستدامة كفرصة سنوية للحكومات لعرض التجارب والممارسات الجيدة وتبادلها من أجل دعم خطة عام 2030 والتعافي على نحوٍ مستدام من جائحة كوفيد-19؛

(د) الاستفادة من الدعم الذي تقدمه كلٌّ من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية، والمنظمة العربية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وجامعة الدول العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد البرلماني الدولي، للمحافظة على الفرصة المتاحة أمام المنصات الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني والبرلمانيين لتعزيز المناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين على نطاق أوسع؛

(هـ) استعراض التقدّم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، والتوصيات في مجال السياسات العامة للعمل الإقليمي.

22.54 من المتوقع أن يفضي العمل المذكور إلى ما يلي:

(أ) تحسين التنسيق المؤسسي والسياسات والعمليات الوطنية المرتكِزة على الأدلة، التي تراعي المبادئ الرئيسية المتمثِّلة في عدم إهمال أحد، والنَهج القائم على الحقوق وعلى تعدُّد أصحاب المصلحة في معالجة قضايا التنمية المستدامة، وصياغة أكثر تكاملاً للاستراتيجيات والمقاصد في جميع أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) زيادة قدرة أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين على المشاركة في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها في البلدان العربية؛ وتعزيز الفرص المتاحة لمختلف الفئات للتفاعل في ما بينها في المنتديات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية؛

(ج) صياغة خطط التعافي التي لا تخفف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة فحسب، بل ترتكز أيضاً على مبادئ وأهداف خطة عام 2030 وتدمجها.

أداء البرنامج في عام 2021

زيادة المناقشات القائمة على الحلول خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021

22.55 في محاولة لتقديم حلول بشأن إعادة البناء على نحو أفضل في الدول الأعضاء، وضع البرنامج الفرعي بالتعاون مع 15 كياناً إقليمياً تابعاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، سلسلة من موجزات السياسات التي تسلط الضوء على الأثر المباشر لمرض فيروس كورونا على أهداف التنمية المستدامة (1 و2 و3 و5 و8 و10 و12 و13 و16 و17) في البلدان العربية. وحدّدت موجزات السياسات التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لمواجهة آثار الجائحة، وقدمت قائمة من تدابير الاستجابة التي أسهمت في عدم إهمال أحد، وقد شمل ذلك، على سبيل المثال، اعتماد الابتكارات التكنولوجية لضمان استمرارية الأعمال وتوفير الخدمات الأساسية. وبناءً على ذلك، زاد عدد الجلسات العامة خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة زيادة كبيرة إلى 13 جلسة نُظّمت حول التوصيات التطلعية الواردة في موجزات السياسات، لتوجيه التبادل بين المشاركين بشأن الحلول التي وُضعت على الصعيد الوطني للاستجابة لجائحة كوفيد-19، وقد استرشدت بها الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المنتدى بشأن تعافٍ من الجائحة أكثر شمولاً واستدامة. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف (الجدول 22-10).

الجدول 22-10
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*
صدور رسائل موحّدة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة، لإزالة العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة	إلغاء المنتدى العربي للتنمية المستدامة بسبب جائحة كوفيد-19 قيام 15 كياناً إقليمياً للأمم المتحدة بتنسيق التحاليل بشأن تداعيات كوفيد-19 على أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية	إقرار الدول الأعضاء الرسائل الإقليمية الرئيسية والتوصيات في مجال السياسات العامة بشأن الحلول الرامية إلى التخفيف من آثار كوفيد-19 (E/HLPF/2021/3/Add.5)

النتائج المقرّرة لعام 2023

النتيجة 1: التعلم من الأقران وبناء القدرات للجيل الجديد من الاستعراضات الوطنية الطوعية

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.56 ساهم عمل البرنامج الفرعي في تعزيز التفاعل المثمر بين الجهات الحكومية (الأردن والعراق) لتنسيق عملية الاستعراض الوطني الطوعي وإعداد التقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة، ما حقّق الهدف المقرر.

22.57 أرجأ البرنامج الفرعي المسح الهادف إلى رصد فعالية شبكة الممارسين، ما لم يحقّق الهدف المقرّر المتمثل في جمع ردود فعل إيجابية بشأن فعالية شبكة الممارسين. وركّز البرنامج الفرعي على توسيع عضوية شبكة الممارسين لتشمل خبراء غير حكوميين في إجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية ووضع خطة عمل لتفعيل الشبكة على نحوٍ كامل. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الجدول 22-11).

الجدول 22-11
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
دعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز التعلُّم من الأقران في الاستعراضات الوطنية الطوعية خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي عُقد في نيسان/أبريل 2019 واجتماع اللجنة التنفيذية للإسكوا الذي عُقد في حزيران/يونيو 2019	إطلاق شبكة الممارسين بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، مع تبادل الآراء بين المسؤولين الحكوميين	تعزيز التفاعل المثمر بين الجهات الحكومية (الأردن والعراق) التي تنسق عملية الاستعراض الوطني الطوعي وتعدّ التقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة	مواصلة التفاعلات والتبادلات بين الجهات الحكومية صاحبة المصلحة التي تنسق عملية الاستعراض الوطني الطوعي و/أو تعدّ التقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة	التنسيق بين وزارات التخطيط والأجهزة الإحصائية الوطنية و/أو المؤسسات العليا للتدقيق في الحسابات في بلدين عربيين لإجراء استعراضات وطنية طوعية مرتكزة على الأدلة
تنظيم ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية في تشرين الأول/أكتوبر		تأجيل المسح لجمع التعليقات بشأن فعالية شبكة الممارسين حتى عام 2022		
اتفاق الدول الأعضاء على إنشاء شبكة من الممارسين تتولى تنسيقها الإسكوا				

النتيجة 2: إدماج خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في التخطيط للتعافي والتنمية لفترة ما بعد كوفيد-19

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.58 أسهم عمل البرنامج الفرعي في زيادة تركيز الدول الأعضاء على التعافي المستدام المرتبط بغايات أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل، ما لم يحقق الهدف المقرّر في دمج خطة عام 2030 في خطة واحدة للتعافي من كوفيد-19 في المنطقة العربية، بهدف تسريع التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولم يتحقق هذا الهدف بسبب تحوّلٍ برنامجيّ نحو جهود المناصرة الإقليمية، من خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة بصورة أساسية. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الجدول 22-12).

الجدول 22-12
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
-	-	زيادة تركيز الدول الأعضاء على التعافي المستدام المرتبط بغايات أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل	إدماج خطة عام 2030 في خطتَين للتعافي من كوفيد-19 في المنطقة العربية، بهدف تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة	مواءمة عدد من خطط التنمية الوطنية مع خطة عام 2030

النتيجة 3: تحسين إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال عملية تتسم بطابع رسمي للتعلّم من الأقران داخل بلدان المنطقة وفي ما بينها

الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2023

22.59 تمثّل الاستعراضات الوطنية الطوعية متابعة أساسية لآلية خطة عام 2030 واستعراضها على المستوى الوطني. ويدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية من خلال تنظيم ورشات عمل إقليمية سنوية تتيح لها مجالاً للحوار وتبادل المعارف بشأن الخبرات والنجاحات أثناء عملية الاستعراض الوطني الطوعي وبعدها، فضلاً عن التفاعل مع أصحاب المصلحة الآخرين. وينظم البرنامج الفرعي ورشات العمل هذه بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وجامعة الدول العربية لتمهيد الطريق نحو أنشطة تعلُّمية أكثر تركيزاً داخل بلدان المنطقة وفي ما بينها.

الدروس المُستفادة والتغيير المقرّر

22.60 بعد التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومراقبة الأنشطة التي اضطلعت بها لجان إقليمية أخرى لدعم عملية الاستعراض الوطني الطوعي، تبيّن أنّ الدرس المُستفاد بالنسبة إلى البرنامج الفرعي هو أنّ ممارسات التوأمة التي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب) هي آلية فعالة للتعلُّم من الأقران. وسيستند البرنامج الفرعي، في تطبيق هذا الدرس، إلى خبرة الإسكاب في إجراء عمليات التوأمة للجمع بين الدول الأعضاء من أجل تبادل الخبرات حول جوانب معيّنة من عملية الاستعراض الوطني الطوعي تُحدّد وفقاً لاحتياجات البلد. وتجمع هذه العمليات الدول الأعضاء التي سبق وأنجزت استعراضاً وطنياً طوعياً مع الدول التي تخطط لإجراء استعراض للدورة اللاحقة، من داخل المنطقة العربية وخارجها، لمناقشة الحلول وتحديد أفضل الممارسات لمساعدتها في مساعيها قبل الاستعراض الوطني الطوعي وخلاله وبعده. كما يطبّق البرنامج الفرعي نُهُجاً أخرى للتعلّم من الأقران مثل مجموعات التركيز المخصصة لمواضيع محددة مثل البيانات، والتقييم، والحكومة بأسرها، والمجتمع بأكمله، والشراكات، ومبدأ عدم إهمال أحد. ويعرض مقياس الأداء التقدّم المتوقع في تحقيق هذا الهدف (الجدول 22-13).

الجدول 22-13
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
تفاعل غير رسمي بين الدول الأعضاء في ورشات عمل تركّز على قضايا إقليمية موضع اهتمام	تفاعل غير رسمي بين الدول الأعضاء في ورشات عمل تركّز على قضايا إقليمية موضع اهتمام	تفاعل غير رسمي بين الدول الأعضاء في ورشات عمل تركّز على قضايا إقليمية موضع اهتمام	اعتماد الدول الأعضاء نهجاً رسمياً في التعلّم من الأقران	استفادة عدد من الدول الأعضاء من نُهُج التعلُّم من الأقران في الاستعراضات الوطنية الطوعية (ممارسات التوأمة ومجموعات التركيز المخصصة لمواضيع محددة)

البرنامج الفرعي 6
الحوكمة ومنع نشوب النزاعات

الهدف: النهوض بمجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، لا سيما بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال أو في حالات النزاع أو ما بعد النزاع؛ وتحسين الحوكمة وتعزيز المؤسسات العامة التي تتَّسم بالفعالية والكفاءة وتخضع للمساءلة؛ وتعزيز تقديم الخدمات.

الاستراتيجية

22.61 تحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تقييم بصورة دورية لأثر النزاع والاحتلال على قدرة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الخيارات الاستراتيجية من أجل تحقيق تنمية بشرية شاملة في المنطقة العربية؛

(ب)دعم الدول الأعضاء في تقييم تحديات التنمية البشرية من خلال وضع أداة تحليلية لتمكين صانعي السياسات من تحديد مَواطن الضعف وإعداد سياسات محددة الأهداف لمعالجتها استناداً إلى المؤشرات العالمية المتعلقةبالتنمية البشرية، والحوكمة، والاستدامة البيئية، وعدم الاستقرار السياسي، وتأثير النزاع على التنمية في المنطقة؛

(ج) النهوض بالقدرات الوطنية في مجال الحوكمة والمِنعة من أجل التخفيف من حدة صدمات معينة، وتقييم فعالية سياسات الاستجابة للأزمات وتحسينها، وتقليل المخاطر المرتبطة بالتحديات الناشئة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتلك المتعلقة بالحوكمة؛

(د) دعم وتعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحق في تقرير المصير، والتخفيف من تداعيات الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما على تقديم الخدمات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تقليص الاعتماد غير المتكافئ للاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل؛

(ه) دعم تبادل المعرفة بشأن الترابط بين الحوكمة والجودة المؤسسية والمكاسب الإنمائية من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وتقديم المشورة في مجال السياسات العامة لتحسين فعالية ومساءلة المؤسسات وزيادة المعارف ومساعدة الحكومات والمؤسسات الإقليمية على تطوير القدرات على المستويات الفردي والتنظيمي والمؤسسي/المجتمعي للدفع بالتحوّل الجذري من أجل تنفيذ خطة عام 2030؛

(و) دعم أقل البلدان العربية نمواً في إطار برنامج عمل 2021-2030 لتعزيز قدراتها المؤسسية على تحقيق خطة عام 2030 ورفع اسمها من فئة أقلّ البلدان نمواً؛

(ز) دعم تعزيز الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية في مجال المنافسة من خلال تسهيل التعاون بين الشركاء والدول الأعضاء، فضلاً عن بناء القدرات من خلال منتدى المنافسة السنوي للمنطقة العربية ومنصات تبادل المعرفة؛

(ح) تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء في مجال السياسات وبناء القدرات بشأن التحول إلى حكومة مفتوحة وإلكترونية والابتكار على المستوى الحكومي، وتقديم أدوات قياس لتقييم التقدم المحرز في التحول الرقمي، وتوجيه تقدم الخدمات الحكومية الرقمية واستراتيجيات الحكومة المفتوحة، ونشر المعرفة بشأن تأثير الحكومة المفتوحة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعميم أفضل الممارسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدفان 16 و17.

22.62 من المتوقع أن يفضي العمل المذكور إلى ما يلي:

(أ) تعزيز منع نشوب النزاعات من خلال إدارة المخاطر القائمة على الأدلة من قِبل واضعي السياسات؛

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تقييم تداعيات النزاع على التنمية البشرية، بما في ذلك على رفاه النساء والفتيات، فضلاً عن وضع سياسات قائمة على الأدلة لتيسير الانتقال إلى سوق العمل؛

(ج) تعزيز قوانين المنافسة الوطنية ومبادرات إصلاح السياسات التي تسهم في تحسين رفاهية المستهلك والأسواق التنافسية؛

(د) تحسين الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة من خلال تعزيز أدائها ومساءلتها؛

(هـ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تقييم فعالية سياساتها الإنمائية الوطنية.

أداء البرنامج في عام 2021

تحسين عرض التحديات الإنمائية التي تواجهها أقل البلدان العربية نمواً في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

22.63 في إطار التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً المقرّر عقده في الدوحة في عام 2022، باشر البرنامج الفرعي عملية تشاورية، بالشراكة مع مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وعدة صناديق وبرامج عربية، من أجل إعداد رؤية إنمائية مشتركة للعقد المقبل للدول الأربع الأعضاء في الإسكوا المصنفة في فئة أقلّ البلدان نمواً وهي: السودان والصومال وموريتانيا واليمن. وأصدر البرنامج الفرعي مطبوعة عن فرص التنمية في أقلّ البلدان العربية نمواً والتحديات التي تواجهها، كما نظّم اجتماعات ثنائية مع الدول الأعضاء الأربع والبلدان العربية المانحة والصناديق والبرامج العربية الرئيسية. ثمّ نظّم البرنامج الفرعي اجتماعاً إقليمياً للبلدان العربية الأربعة الأقل نمواً وأعدّ تقريراً عن المساعدة الإنمائية المقدمة خلال العقد الماضي، بهدف تحديد وجهات النظر المشتركة بين البلدان العربية لدعم تصميم برنامج العمل المقبل لأقل البلدان نمواً وتنفيذه. وعقد البرنامج الفرعي أيضاً اجتماعاً جانبياً على هامش اجتماع اللجنة التحضيرية الأول للمؤتمر الخامس المعني بأقلّ البلدان نمواً للتوصل إلى رؤية إنمائية مشتركة. وكشفت هذه العملية عن التحديات التي تواجهها أقلّ البلدان العربية نمواً، بما فيها تلك الناجمة عن النزاعات التي طال أمدها، التي منعتها من استيفاء المعايير المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف (الجدول 22-14).

الجدول 22-14
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*
–	موافقة البلدان العربية الأربعة الأقل نمواً على العمل لوضع رؤية إنمائية مشتركة للعقد المقبل	تقديم البلدان العربية الأربعة الأقل نمواً رؤية مشتركة للفترة 2021-2030، مدرجة في المسودّة الأولية للوثيقة الختامية للمؤتمر الخامس المعني بأقلّ البلدان نمواً

النتائج المقرّرة لعام 2023

النتيجة 1: تسخير نتائج السياسة العامة لخدمة المنطقة العربية من خلال المنافسة الفعلية

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.64 أسهم عمل البرنامج الفرعي في تصديق عدد من الدول الأعضاء (الإمارات العربية المتحدة والجزائر والكويت والمغرب) على مجموعة من التوصيات بشأن تقييم المنافسة، تستند إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأونكتاد، ما حقّق الهدف المقرر. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الجدول 22-15).

الجدول 22-15
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
ما من نهج منسق لتقييم المنافسة في المنطقة العربية	شروع دولة واحدة من الدول الأعضاء في تقييم يهدف إلى تعزيز إطار سياساتها الوطنية المتعلقة بالمنافسة ومواءمته	تصديق عدد من الدول الأعضاء (الإمارات العربية المتحدة والجزائر والكويت والمغرب) على تقييم البيئة التشريعية والتنظيمية للمنافسة في 22 بلداً عربياً استناداً إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأونكتاد	تصديق 4 دول أعضاء على الأقل على مجموعة من التوصيات بشأن تقييم المنافسة وإصلاح السياسات على أساس المعايير الدولية	قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء على الأقلّ بإدخال إصلاحات تنظيمية أو مؤسسية تهدف إلى تحسين المنافسة

النتائج المقرّرة لعام 2023

النتيجة 2: تعزيز إدماج تخطيط وإدارة ومنع المخاطر العابرة للحدود في الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية

أداء البرنامج في عام 2021 والهدف لعام 2023

22.65 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء (الأردن) بتضمين استراتيجيتها الوطنية للاستجابة لكوفيد-19 أداة متطورة لتقييم المخاطر تعالج العوامل العابرة للحدود المسببة للمخاطر ولمَواطن الضعف في سياق النزاع وخارجه، ما حقّق الهدف المقرّر. ويرصد مقياس الأداء التقدّم في تحقيق هذا الهدف، كما يتناول الهدف المقرّر لعام 2023 (الجدول 22-16).

الجدول 22-16
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
مصادقة فريق الخبراء على النَهج المتعلق بإطار تقييم وإدارة المخاطر العابرة للحدود	وصول الدول العربية إلى أدوات تقييم المخاطر المراعية للسياق (للمنطقة) واكتسابها فهماً أفضل لنُهُج التقييم النوعي للمخاطر	قيام دولة واحدة من الدول الأعضاء (الأردن) بتضمين استراتيجيتها الوطنية للاستجابة لكوفيد-19 أداة متطورة لتقييم المخاطر تعالج العوامل العابرة للحدود المسببة للمخاطر ولمَواطن الضعف في سياق النزاع وخارجه	قيام دولة إضافية من الدول الأعضاء على الأقل بتضمين استراتيجيتها الإنمائية الوطنية الأدوات المطورة لتقييم المخاطر التي تعالج العوامل العابرة للحدود المسببة للمخاطر ولمَواطن الضعف في سياق النزاع وخارجه إطلاق منبر إقليمي للحوار التقني يتيح تبادل الآراء بين الأقران في الدول الأعضاء بشأن إدارة المخاطر العابرة للحدود	وضع عدد من السياسات في الدول الأعضاء الثلاث التي هي موضع تركيز، تأخذ في الاعتبار آثار العوامل العابرة للحدود المسببة للمخاطر ولمَواطن الضعف في سياق النزاع وخارجه

الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2023

النتيجة 3: تعزيز قدرة صانعي السياسات على تقييم فعالية سياساتهم الإنمائية الوطنية

22.66 يصمم البرنامج الفرعي دليل التحديات الإنمائية، وسيصدر تقييمات إنمائية وطنية يُسترشد بها في تقييم السياسات الوطنية. ونظَّم البرنامج الفرعي اجتماعاً لفريق الخبراء لمناقشة الإطار المفاهيمي والمنهجية لدليل التحديات الإنمائية وبنية تقرير التحديات الإنمائية الذي سيشمل أداء المنطقة العربية. ثم أصدر عشر مواد تقنية عن منهجية قياس الدليل وأبعاده الرئيسية الثلاثة وهي: نوعية التنمية البشرية، والاستدامة البيئية، والحوكمة الرشيدة. وبعد ذلك، أصدر البرنامج الفرعي تقريراً يعرض الإطار المفاهيمي النهائي للدليل ونتائجه الرئيسية في البلدان العربية والمناطق الأخرى، بالإضافة إلى دراسة تركز على التحديات الإنمائية في المنطقة العربية.

الدروس المُستفادة والتغيير المقرّر

22.67 بناءً على الدروس المُستفادة من تجربة تطوير الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد، سلّم البرنامج الفرعي بأهمية إجراء مشاورات أولاً مع أصحاب المصلحة على المستوى دون الإقليمي بشأن نتائج الدليل العالمي لمناقشة أهميته على المستوى دون الإقليمي، ومن ثم تشجيع الدول الأعضاء

على تقييم التحديات الإنمائية على المستوى الوطني. وينظم البرنامج الفرعي، في إطار تطبيق الدرس المُستفاد، ثلاثة اجتماعات دون إقليمية تشمل جهات تنسيق من الدول الأعضاء لمناقشة دليل التحديات الإنمائية وتأييده، كما يضع مجموعة أدوات لإعداد أدلة للتحديات الإنمائية وتقارير تقييم مصممة حسب السياق الوطني. وسيعمل البرنامج الفرعي بعد ذلك مباشرةً مع ثلاثة بلدان بهدف تطبيق مجموعة الأدوات لتقييم التحديات الإنمائية الوطنية. ويعرض مقياس الأداء التقدّم المتوقع في تحقيق هذا الهدف (الجدول 22-17).

الجدول 22-17
مقياس الأداء

2019 (الفعلي)	*2020 (الفعلي)*	*2021 (الفعلي)*	*2022 (المقرّر)*	*2023 (المقرّر)*
–	–	استخدام البلدان أدلة عالمية، مثل دليل التنمية البشرية، لتقييم فعالية خططها الإنمائية الوطنية	تأييد 4 دول أعضاء على الأقلّ إطار القياس لدليل التحديات الإنمائية العالمي	إعداد 3 بلدان على الأقل تقييمات وتقارير وطنية عن تحديات التنمية البشرية الوطنية